

فعالية نظام التدقيق الداخلي في معالجة العمليات البنكية ومساهمة في تخفيض مخاطر
النشاط المصرفي

**The effectiveness of the internal audit system in procesing
banking operations and its contribution of risk`s banking activity
reduction**

د.مهري عبد المالك

جامعة تبسة

silious@ymail.coma

تاريخ القبول: 2018/05/30

أ.أيمن فريد

جامعة سوق أهراس

Aimenfarido2110@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/03/11

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية وفعالية نظام التدقيق والفحص الداخلي في معالجة العمليات البنكية، باعتبار أن الهدف المنتظر من تطبيق تقنية المراجعة الداخلية في البنوك هو ضمان التحكم في جميع المخاطر البنكية، بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف عن الأخطاء والانحرافات المحتملة، بغرض معرفة القيمة الحقيقية للنظام، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من مصداقية المعلومات و، يضمن توجيهها سليما للقرارات.

كلمات مفتاحية: التدقيق الداخلي، المخاطر المصرفية، الأداء المصرفي.

تصنيف JEL : C5, E37, G2, M1

Abstract:

This study seeks to shed light on the knowledge of how important and effective system of checks and internal examination in the treatment of banking operations, as the target is expected from the application of it internal audit in banks is to ensure control of all banking risks. allowing the prediction and detection of errors and potential deviations.

Keywords: internal audit ; Banking risk ; Banking Performance ;

Jel Classification Codes: C5, E37, G2, M1

1. مقدمة:

انسجاما مع خصائص القطاع والمنهجية المتبعة من المراجعة، يتم الفحص والتدقيق عبر مختلف الأنشطة المصرفية. إن هذا التدقيق هدفه تقييم حقيقي للنظام ككل (المحاسبة؛ المالية، التنظيم،... الخ) قصد الكشف عن مواطن الضعف، التي تؤثر سلبا على مردودية البنوك. أضف إلى ذلك، فإن المراجعة تقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات البنكية. وكما هو معلوم، فإن عامل الثقة بالنسبة للبنك يعتبر شرطا ضروريا لنجاحه (وهو من أسباب فشل البنوك العمومية).

وهكذا، فإن احتفاظ البنوك بهيكل سليمة وتنفيذ صارم لإجراءات التنظيم والمراقبة وكذا احترام القواعد الاحترازية، يسمح لها بمواجهة تغيرات المحيط والمخاطر الناتجة عنه، لاسيما ونحن في مرحلة انتقالية للاقتصاد، الذي تسيره قواعد السوق والمنافسة والشفافية التامة. وأمام هذه الوضعية، لا بد من حماية داخلية فعالة تحمي البنوك وتضمن الاستمرار والبقاء لها. من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة، والتي نحاول من خلالها الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية نظام التدقيق الداخلي في معالجة العمليات البنكية والتحكم في

المخاطر المحيطة بها؟

فرضيات الدراسة:

- التدقيق الداخلي وظيفته ضرورية في البنوك.
- يكمن دور التدقيق الداخلي في تحديده للمخاطر المحتملة قبل وقوعها.
- يقوم التدقيق الداخلي بعد تحديده للمخاطر بتحليله والبحث عن الحلول.

أهمية الدراسة:

يرجع السبب الأساسي في اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأهمية والمكانة البارزة التي تحتلها المراجعة بصفة عامة والتدقيق الداخلي بصفة خاصة على مستوى البنوك، التي تفتقد نسبيا إلى السيطرة والتحكم في المخاطر المحيطة بها. باعتبار أن هذه الوضعية تؤثر سلبا على تمويل الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الداخلية منها والأجنبية بالإضافة إلى فقدان عامل الثقة في هذه المؤسسات، وغيرها من العواقب الناتجة عن الإهمال وعدم الاهتمام الفعلي بهذا القطاع.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب في مثل هذا النوع من البحوث، لتقرير الحقائق وإبراز المفاهيم المرابطة بالدراسة. ونظرا لأهمية هذه الأخيرة فقد ارتأينا تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسة: حيث شمل **المحور الأول**: العناصر الأساسية للمراقبة الداخلية على الأنشطة البنكية، في حين استعرض **المحور الثاني**: إجراءات المراقبة الداخلية للعمليات البنكية، بينما ناقش **المحور الثالث**: إجراءات وخطوات التدقيق المحاسبي في البنوك.

2. العناصر الأساسية للمراقبة الداخلية على الأنشطة البنكية

يتكون نظام المراقبة الداخلية من خمسة عناصر مترابطة ومتبادلة فيما بينها، تختلف مكوناتها حسب نوعية النشاط والعمليات، وتندرج ضمن التسيير الفعلي للمؤسسة حيث تتمثل هذه العناصر في كل من: المحيط، أنشطة وإجراءات المراقبة، التحكم في المخاطر وأخيرا القيادة. فالتعرف على هذه العناصر يسمح بالتحكم والسيطرة على النظام السائد. وبما أن دراستنا تتقيد بالنظام البنكي، فسنحاول البحث عن أهم عناصر المراقبة الداخلية التي تختص بها الأنشطة البنكية.

1.2. تقدير المخاطر البنكية:

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك. وبفعل تحولات هذا الأخير، تظهر مشاكل وصعوبات في التكيف، الشيء الذي يفسر تحمل البنوك دوما للمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة. وتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الإجراءات المتخذة للتخفيف منها، تعود أساسا إلى فعالية أنظمة المراقبة، التي توضع خصيصا لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل في المحيط.

1.1.2 بيئة النشاط البنكي:

◀ البيئة الداخلية

نظرا لطبيعة الأنشطة البنكية، فإن التنظيم الداخلي للبنوك يتميز بخصوصيات، نذكر من بينها ما يلي:

- إن اللامركزية في العمليات البنكية يؤدي إلى اللامركزية في الوظائف المحاسبية. فالمحاسبة هي امتداد طبيعي للعملية البنكية، مما يستدعي من كل موظف في البنك التحكم في التقنيات المحاسبية. غير أن الواقع غير ذلك، فالمفهوم المحاسبي لدى معظم المستخدمين يتحدد فقط في

رزمة من الأوراق المحاسبية: كأن تمثل " الورقة الزرقاء" الجانب المدين و " الورقة الوردية " الجانب الدائن.

- إن من مظاهر تطبيق المعلوماتية في البنوك هو تمركز تقني للعمليات البنكية، في حين يبقى التسجيل المحاسبي لها يخضع للمركزية، مما يسبب مخاطر تعرقل التحكم وإتباع المخططات المحاسبية ومراقبة سليمة لأرصدة الحسابات، التي تُمثل الأساس في إعداد القوائم المالية والتسيير.
- كل عملية مصرفية تعتبر عملية مالية تتجسد بعملية محاسبية، لهذا فإن العمليات البنكية تتحمل درجة عالية من المخاطر إذا ما كُثرت تحرك الأموال وبالتالي تضخم التسجيل المحاسبي لها.
- ضرورة اللامركزية في النشاط البنكي، حيث تؤدي إلى تفويض كبير للمسؤوليات والاستعانة بمستوى منخفض من الكفاءات، التي تأخذ قرارات بنكية تخص مبالغ مالية معتبرة. فعدم توضيح الإجراءات واحترامها وكذا وجود مراقبة ملائمة وصارمة، كل ذلك، يساهم في فقدان القدرات والكفاءات المهنية الموجودة.

◀ البيئة الخارجية

- إن المخاطر المعتبرة التي تواجهها البنوك، وكذا المسؤوليات التي تتحملها تجاه عملائها، أدت بالسلطات العمومية إلى وضع قواعد خاصة تحكم وتنظم الأنشطة المصرفية والمالية. إن هذه التشريعات قد تكون مكروهة عند البنوك، لكنها تشكل ضمانا يحمي المودعين ويجعل النظام البنكي أكثر صلابة ومتانة. ومن بين هذه القواعد نذكر:
- المراقبة الدائمة والمستمرة من قبل لجنة مراقبة البنوك، والتي تتمتع بسلطة تشريعية تسمح لها بمعاينة كل مرتكبي الأعمال غير العادية والخارجة عن القانون (النصب والاحتيال، الغش... إلخ) والمكتشفة عبر التحقيقات (أدلة وقرائن). (المادة 143 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض).
- احترام القواعد الاحترازية المرشدة لتسيير عقلائي للبنوك: كتغطية المخاطر، تصنيف الحقوق حسب درجة الخطر، تحديد الرأس المال الأدنى، نسب السيولة... إلخ).
- يستوجب على كل البنوك أن تخضع لمراجعة خارجية من قبل محافظ للحسابات أو أكثر. أضف إلى هذه القواعد، فالبنوك تواجه التزامات أخرى اتجه المؤسسات الضريبية والجمركية، مع العلم أن أي تخلف أو نقص يؤدي إلى عقوبات محسوسة تتحملها البنوك.

غير أنه من ناحية ثانية، يمكن أن يشجع المحيط الخارجي من نوعية الخدمات البنكية، ويتجسد ذلك عن طريق الشراكة المالية أو عند وجود منافسة ما بين البنوك، والذي يسمح بالتحديث والتطور أكثر للنظام المالي السائد. على ضوء الكشف عن المحيط البنكي وكذا طبيعة النشاط البنكي، الذي تم عرض أهم مكوناته فيما سبق، بالإمكان الآن حصر أهم المخاطر الناتجة منهما.

2.1.2. المخاطر البنكية:

يعرف الخطر على أنه مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا (منير إبراهيم الهندي، 1999، 440) ولتفادي هذه العواقب، تلجأ المؤسسات الاقتصادية، بغرض المواجهة والتحكم أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر (ضمانات، تأمينات، ... إلخ).

ومن المعلوم، أنه لا يمكن محو المخاطر تماما من الوجود المصرفي، غير أن إعداد نظام سليم وتحديد واضح للمخاطر المحيطة بالأنشطة البنكية وكذا تسيير عقلاني لها، فكل ذلك، يساهم في التخفيض من حدة العمليات الخطيرة في البنوك. وعليه فلا بد من التحكم في نظام المعلومات، بحيث يضمن التنفيذ الصحيح للعمليات ويعطي إمكانية تقدير المخاطر المتخذة فيها.

ولا شك أن وضع نظام يحمي البنوك من الانحرافات والأخطاء يستدعي تحمل تكاليف معتبرة، تجنيد وسائل مادية وبشرية متخصصة، بهدف ضمان حماية نسبية من المخاطر. ونظرا للمحيط البنكي وكذا طبيعة الأنشطة البنكية، فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لا تعد ولا تحصى (مخاطر مالية، تنظيمية، تجارية، ... إلخ). وفيما يلي، يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي: (G.Cuvittar & MA. Amazith 1997, 39).

⬅ خطر فقدان السيولة

باعتبارها وسيط مالي، تجمع البنوك الودائع من الجمهور لتوزيعها في شكل قروض للمؤسسات والأفراد ويتمثل الخطر، في هذه العملية، كون أن الودائع غالبا ما تكون قصيرة الأجل بينما القروض تكون طويلة الأجل، فالبنوك وهي تقوم بهذا التحويل تتحمل خطرين: مخاطر تذبذبات أسعار الفائدة ومخاطر السيولة، وتتمثل هذه الأخيرة في إمكانية ارتفاع طلبات المودعين لاسترجاع أموالهم المودعة في البنك، والتي هي ضرورية لتمويل القروض. وقد تحصل هذه الحالة،

أيضا، نتيجة فقدان ثقة الزبائن في بنوكهم، الشيء الذي يحرضهم على سحب ودائعهم منها (حالة البنوك العمومية الجزائرية)، غير أنه في الحالات العادية، تبقى مخاطر السيولة منخفضة، نسبيا، طالما يحتفظ البنك بسمعته وثقة الزبائن فيه.

◀ مخاطر القرض

لا شك أن منح البنك القروض للأفراد والمؤسسات (المحلية أو الأجنبية) يرتبط دوماً بمخاطر متمثلة في عدم استرجاع الأموال المقترضة، في الآجال المحددة، نتيجة عجز أو إفلاس الزبون. وتعتبر مخاطر القرض من الأسباب الرئيسية في عجز وفشل البنوك في مهمتها كوسيط مالي. ولهذا فلا بد من البحث عن محددات هذه المخاطر ومحاولة تغطيتها.

◀ مخاطر الصرف

إذا كانت البنوك تتعامل بالعملة الصعبة فهي تخضع بالضرورة لمخاطر الصرف: فهو ناتج عن تغيرات وعدم استقرار أسعار الصرف للعملات الأجنبية. كما أن معايير اختيار الموردين والعملة الأجنبية، وكذا مستوى تنظيم و تسيير الخزينة في البنوك، كل ذلك، يؤثر على رفع أو خفض من درجة المخاطر المتخذة في العمليات البنكية (M.L.Hollier-Larousse, 1996).

◀ مخاطر تغير أسعار الفائدة

إن تغيرات أسعار الفائدة المفاجئة قد تؤدي إلى خسارة مالية معتبرة، ناتجة عن عدم استناد الموارد والاستخدامات لنسب فائدة ثابتة. وبما أن البنوك غالبا ما تحصل على ودائع قصيرة الأجل في حين استخدامها يكون لمدة أطول، فإذا ارتفعت مثلا أسعار الفائدة للموارد بحيث تعادل أسعار فائدة الاستخدامات، ففي هذه الحالة يفقد البنك أرباحه، أما إذا زادت أسعار الفائدة للموارد عن أسعار الاستخدامات فإن البنك يتحمل خسارة (الفرق بين السعيرين). إن هذه الحالات، تلزم معظم البنوك المتقدمة على دراسة وتقدير التغيرات المحتملة في أسعار الفائدة، وتخصيص مؤونات لتغطية الخسائر.

◀ المخاطر الإدارية والمحاسبية

لا شك أن الحجم الكبير والمتنوع للعمليات المعالجة يوميا في البنوك يؤدي حتما إلى وجود أخطاء؛ تجاوز؛ تأخر، انحراف، فكلها وقائع من الصعب تجنبها. غير أن تكرار هذه الحالات تقلل من ربحية البنك، والأسوأ من ذلك، فهي تشوه سمعته وتفقد ثقة العملاء فيه.

إلى جانب ذلك، فعدم الفعالية في تنفيذ العمليات تعتبر هي الأخرى خطرا معتبرا، يزيد من تكلفة الخدمات المقدمة ويخفض من مردودية البنك. فكما هو معلوم، أن عدم الفعالية تؤدي إلى نوعية رديئة من الخدمات، وذلك ما يلمس ثانية إلى سمعة و صورة البنك أمام العملاء. (Antoine Sardi 1993, 22).

هذا لأن الخسائر الناتجة عن المخاطر المقدرة والمحددة مسبقا، والتي تخضع لتقييم ومراقبة مستمرة، فهي تعتبر خسائر عادية ترتبط بطبيعة النشاط والمهام الموكلة للبنوك. لكن الخسائر الناتجة عن عدم المبالاة والاهتمام أو عن نقص في التنظيم، فهي خسائر غير مقبولة، وغالبا ما تكون حصيلة خلل أو انعدام مراقبة صارمة أو عدم وعي وإدراك المسؤولين.

◀ مخاطر خسارة الذمة

يمكن النظر في البنوك كأنها صندوق ضخم يحتوي على: سيولة نقدية (معدنية؛ ورقية) ومجموعة من القيم في شكل أوراق (شيكات، سندات) أو في شكل أنظمة آلية للدفع (SWIFT، البطاقات بنكية). فمن المعلوم، وعبر كل العصور، أن البنوك هي موضع سرقة أو سطو أو احتيال، سواء كان ذلك من المحيط الداخلي أو الخارجي للبنك، حيث يبقى الاحتيال على وسائل الدفع الأكثر ضررا وخسارة. ولهذا، فلا بد أن يحرص البنك على المراقبة الصارمة والتأمين من كل المخاطر المحتملة.

◀ مخاطر السوق

لقد ارتفعت، في الوقت الراهن، مخاطر الصرف ومخاطر السيولة وأسعار الفائدة، وغيرها من المخاطر البنكية، نتيجة تطور وزيادة حجم التعاملات في الأسواق التقليدية والجديدة. أضف إلى ذلك، التغيرات في أسعار البورصة وانخفاض بعض أشكال المراقبة في الأسواق، فكل ذلك يساهم في رفع من درجة الخطر في العمليات العادية للبنوك.

◀ مخاطر المعلوماتية

يعتبر التطور التكنولوجي للمعلوماتية وسيلة حقيقية للإنتاج في البنوك، فقد ساهمت الأنظمة المعلوماتية الفعالة في معالجة الكم الهائل من المعلومات وتوجيه القرار ورفع من مردودية البنوك. كما ساعد التطور التقني إلى التكيف مع تغيرات المعقدة للمحيط. غير أن تكلفة تحديد التجهيزات والبرامج الآلية الملحقه لنظام المعلوماتية، تعتبر مرتفعة، لذلك فإن التحكم في مخاطر هذا النظام لا بد من أن يشغل اهتمام جميع البنوك (P Ladure 1995, 37-39).

ولقد تم التلميح سابقا إلى أهم مخاطر المعلوماتية في المؤسسات، فككل نظام، المعلوماتية ليست معصومة من الخطأ، والذي غالبا ما ينتج عن عدم الفهم للنظام أو التنفيذ السيئ له أو التأخير وعدم احترام الإجراءات. أضف إلى ذلك، المؤهلات العلمية والعملية التي تلعب دورا هاما في التحكم في التقنيات الآلية. فكلما كانت المخاطر بالغة الأهمية كلما تأثرت نوعية ومردودية الخدمات المقدمة من البنوك.

والمحصلة هي أن البنوك تعتبر مهنة مخاطرة ومجازفة، غير أن ذلك لا يعني، بأي شكل من الأشكال، أنها تحقق أرباحا أكثر كلما كان الخطر المتخذ أكبر، بل تحقق ذلك كلما ارتفعت درجة التحكم في هذا الخطر، بفضل التقدير والتحديد المسبق له.

وبناء على ما سبق، فقد اتضح أن التحكم في المخاطر البنكية يستدعي من البنوك وضع نظام للمراقبة الداخلية، بحيث يلائم الأوضاع ويراعي تنفيذ الإجراءات واحترام القوانين المعتمدة. وعلى أساس ذلك، يمكن تحديد التقنيات والوسائل المستعملة في التدقيق بغرض تنفيذ مهمة مراجعة في العمليات البنكية.

3. إجراءات المراقبة الداخلية للعمليات البنكية

لا شك أن التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي، في السنوات الأخيرة، أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع البنكي كالتقنين، التكنولوجيا، المنافسة الحادة، تنوع المنتجات والوسائل المتطورة، فكلها تؤثر على مردودية المنشآت المالية، فقد تكون هذه الأخيرة سريعة الزوال أمام هذا المحيط.

وعند التدقيق في مصدر هذا الضعف، غالبا ما يتضح أنه ناتج عن تراكم سوء التحكم في الالتزامات والمخاطر. أضف إلى ذلك، الأخطاء الاستراتيجية واحتلال نظام المراقبة الداخلية لهذه البنوك. فقد بين التدقيق أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية (تحديد وتخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للبنوك دورها كما ينبغي. (J.L Butch 1995, 20).

وبالرغم من تعدد أنواع المراقبات المطبقة في البنوك (لجنة مراقبة البنوك، محافظي الحسابات، المراجعة الداخلية) لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية، بشكل يؤمن للبنوك المصدقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم.

تأسيسا على ما تقدم، فإن دراسة نظام المراقبة الداخلية يعتبر خطوة أساسية قبل عملية التدقيق والمراجعة. ويمكن حصر إجراءات المراقبة الداخلية للبنوك فيما يلي: (Antoine Sardi 1993, 59).

1.3. تحديد واضح للأهداف:

غالبا ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك، التي تجتهد الوسائل المادية والبشرية لضمان السير الحسن للأجهزة التنفيذية. ورغم أن لكل منشأة مالية خصوصياتها وأهدافها الخاصة، غير أنها لا تنحرف كثيرا عن الأهداف العامة المشتركة، والتي تمنح للمراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية:

✚ المحافظة على تأمين العمليات، القيم، الأفراد، الخ..

✚ رفع من فعالية ونوعية الخدمات.

✚ التأكد من احترام تحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة.

2.3. استعمال دليل الإجراءات:

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات وتنفيذ صحيح لها. خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلا بد من توجيه الأفراد المسؤولين إلى تنفيذ العمليات المصرفية الأقل خطورة. غير أن في الواقع العملي، نصادف حالتين:

◀ إما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته.

◀ أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملاءمته (مضمون الدليل) للأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مستخدميه فهمها. لذا فإن ضمان فعالية هذا الدليل تقتضي ضرورة تميزه بما يلي:

- الوضوح، التدقيق والشمولية في مضمونه؛

- أن يكون تحت التصرف لكل من يهمه الأمر؛

- يتم تنفيذه بإحكام.

- إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.

3.3. الفصل بين الوظائف:

للتذكير، فإن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة، بمعنى آخر، الفصل بين كل من:

- مهام التصديق والتصريح: التي غالبا ما يتكفل بها أشخاص معينين من الإدارة العامة.
- مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات البنكية: المحاسبة؛ الخزينة؛ الخ...
- مهام المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات: وبما أن هذه الأخيرة متعددة، فلا يمكن ضمان فحصها باستمرار، لذلك تبقى أفضل وسيلة للتحكم هي المراقبة الذاتية -Auto- contrôle .

غير أنه قد تتلاشى هذه الخاصية - الفصل بين الوظائف - لدى البنوك التي تستدل بنظام آلي لتنفيذ عملياتها، فرغم أنه يتمتع بكفاءة عالية لمعالجة البيانات، إلا أنه يحول دون الفصل بين اختصاصات وظائف التصديق؛ التسجيل المحاسبي والمراقبة لها. وعلى هذا فإن الأنظمة الآلية لا بد أن تخضع للشروط التالية (أمين السيد أحمد لطفي، 1997، ص 10):

✚ ضرورة إدراج مفاتيح سرية للدخول في البرامج المعلوماتية، بحيث تُكشَف هذه المفاتيح فقط للمسؤولين عن تنفيذ العملية.

✚ لا بد أن تكون عملية التصديق في البرنامج الآلي كمرحلة ثانية، بحيث لا يتم المصادقة على العمليات المسجلة في النظام إلا بعد مراقبة دقيقة، من قبل شخص مؤهل، والتي من خلالها يتم التصديق نهائيا على العمليات المحققة.

وجدير بالذكر أن المراقبة لا بد أن تشمل كل مستويات التنظيم من أسفل الدرج إلى أعلاه، دون استثناء المرؤوسين، خاصة أن معظم البنوك تتكون من فروع ووكالات عديدة والتي يكثر فيها تفويض للمسؤوليات، وغالبا ما تصل إلى حد انعدام الكفاءات المؤهلة للمهام البنكية.

4.3. تبرير مستمر للحسابات:

لقد رأينا سابقا أن الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فإن البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المحاسبية والمالية. وعليه، بات من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات، بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر، التي غالبا ما نجدها في المنشآت البنكية، ألا وهي:

- قد يحتوي البنك على حسابات غير مبررة والتي يستدعي تحويلها مع مرور الزمن إلى ربح أو خسارة للبنك (حسب أرصدة هذه الحسابات).
- استعمال الأرصدة غير المبررة في عمليات نصب واحتيال.

وبهذا الصدد، وطبقا لإجراءات المراقبة الداخلية، يتم الفصل بين مسؤوليات كل صنف من الحسابات حسب الأقسام المكونة للبنك، بحيث يتحمل كل قسم مسؤولية تبرير الموجودات والتحركات المسجلة في صنف حساباته. من جهة أخرى، فإن عمليات التدقيق والفحص المستمران لخلية المراجعة الداخلية في البنك، يساعد على تفادي الأخطاء والقصور في العمليات المحاسبية والخاصة بكل أصناف الحسابات البنكية.

5.3. مراجعة داخلية فعالة:

تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندرجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها إما الأعوان (مراقبة ذاتية) أو الإدارة (إجراءات المراقبة الداخلية). غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها، عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار: كتسيير الحسابات، الضمانات، القروض، الخ...، ومن ثم فضلا عن نظام المراقبة الداخلية، تحتاج البنوك إلى مستوى ثاني من المراقبة يتمثل في المراجعة الداخلية التي تتحقق من سلامة التنفيذ.

بمعنى آخر، فالمراجعة هي "مراقبة المراقبة" (J.L Butch 1995, 22)، بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للإدارة. أضف إلى ذلك، تسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصرا مهما جدا في سير البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام.

هذا وللتذكير، فإنه قد تم دراسة أهم عناصر المراجعة الداخلية في الفصل التمهيدي، ولا

بأس أن نذكر فيما يلي بأهم شروط تنفيذ مراجعة داخلية فعالة (G.Cuvittar & MA.Amazith 1997, 29):

← استقلالية وظيفة المراجعة داخل البنك، بحيث تنفصل كليا عن الوظائف التي هي في صدد مراقبتها.

← شمولية التدقيق، بحيث يتضمن كل العمليات المحققة -تصنيفها حسب درجة المخاطرة فيها- فلا تقصى ملفات المدير ولا العمليات الخاصة بأفضل الزبائن من الفحص والمراقبة.

← مراعاة التنظيم الداخلي لمصلحة المراجعة: تحضير البرامج الدورية للتدخل، التأكد من استعمال أوراق العمل، إعداد التقارير بالمستوى وبالشكل المطابق للمعايير، مع متابعة مستمرة لتطبيق التوصيات والحلول المقترحة.

◀ اختيار مراجعين ذوي كفاءات تسمح بتنفيذ سليم لمهام المراجعة في البنوك، أي توفر المؤهلات التالية:

- مؤهلات في ميدان المراجعة والتدقيق.
- مؤهلات خاصة بالأنشطة البنكية.
- مؤهلات تسمح بالتحكم في المعلوماتية.
- مؤهلات تنظيمية.

وبناء على ما سبق، فالمراجعة الداخلية تساعد البنوك في تحديد مخاطر المحيط والتحكم أكثر فيها. غير أن هذه الأهمية، غالبا ما تستغني عنها البنوك الجزائرية، التي لطالما اعتبرت المراجعة الداخلية كنفقة إضافية، لكن التجربة العالمية، في هذا القطاع، بينت أن المراجعة تعتبر استثمارا، فهي نفقة تجنب تحمل تكاليف مستقبلية قد تكون معتبرة (J.L Butch 1995, 22).

انطلاقا من هذا، فإن المراجعة، مع مرور الزمن، تتحول من تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء، خاصة لما تتعامل البنوك بأنظمة أو تجهيزات جديدة للاستغلال والتي غالبا ما تحتاج إلى إجراءات مراقبة خاصة تسمح بتفادي سوء التحكم في النظام.

6.3. كفاءة نظام المعلومات ومراقبة التسيير:

تعرف مراقبة التسيير بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضمنا مزدوجا، وذلك من خلال:

- تقدير النتائج: والذي يسمح للبنك بمعرفة سير أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسيير. ومن خلال هذا النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق المسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية.

- تحسين النتائج: فلا بد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح بالبحث باستمرار عن: تحقيق أكبر فعالية ممكنة؛ تحسين المردودية، الكشف السريع لأخطاء التسيير، التكيف مع المحيط وتغييراته.

7.3. مؤهلات وكفاءة الأفراد:

رغم وجود الأجهزة الآلية، فإن النشاط المصرفي يستند كثيرا على كفاءة الموظفين والأعوان الذين يستخدمون هذه الأجهزة. أضيف إلى ذلك، إلى عمليات التسيير اليومي، تقديم الخدمات؛ الاهتمام بطلبات الزبائن والسوق - خاصة عندما تكثر المنافسة ما بين البنوك - فكلها عوامل تؤثر على فعالية المراقبة الداخلية. فلا داعي لإقامة كل أنظمة المراقبة إذا كان أفراد البنك غير مؤهلين لاستقبالها وتنفيذها. وكما هو معلوم، فإن أفضل مراقبة يحققها البنك هي عند وجود كفاءة لدى الأفراد؛ الصرامة؛ المصداقية؛ الوعي والرشاد.

وفي الواقع، تبقى هذه لخصائص نادرة في الميدان، خاصة عندما يكثر تفويض المسؤوليات، بالإضافة إلى أنظمة المعلوماتية التي تستدعي مستوى عالي من الكفاءات، وغيرها من الأسباب التي تجعل من سياسة التوظيف مقياس هام لمواجهة هذا التحدي.

4. إجراءات وخطوات التدقيق المحاسبي في البنوك

يتضح في الواقع، أن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية في البنوك يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والمراجعة على حد سواء، ومن ثم فإن كفاءة نظام المعلومات يعتمد بقدر كبير على كفاءة الوظيفة المحاسبية والمالية في البنوك.

وبناء على ذلك، فإن مثل هذه المعلومات تعتبر من أهم مصادر المعلومات على الإطلاق، ومنه فلا بد من ضمان صحتها ومصداقيتها بحيث تعكس صورة حقيقة عن حالة البنك. بدءا بالإلمام الشامل لأنشطة البنك، التي هي قيد المراجعة، يعتمد المراجع بدرجة كبيرة على نظام المراقبة الداخلية للتأكد، بمستوى معقول، عن مصداقية أرصدة القوائم المالية وطبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ويعود هذا الاهتمام، بتقييم المراقبة الداخلية، إلى ارتفاع تكلفة إجراء الاختبارات الأساسية للمراجعة لكافة العمليات المالية المحققة في البنوك -تجنيد معتبر للوسائل والأفراد (أمين السيد أحمد لطفى، 1997، 10). وعليه فتحديد مسبق لمواقع الخطر سيزيد من كفاءة تنفيذ المراجعة.

1.4. الإجراءات الأولية للتدقيق:

يقوم مراجع الحسابات بدراسة النظام واستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك (عبد الفتاح محمد الصحن ومحمود ناجي درويش، 1998، 341):

❖ جمع البيانات والمستندات الخاصة بالمنشأة المالية: القانون الأساسي، الهيكل التنظيمي، دليل حسابات البنك؛ الميزانيات والقوائم المالية لعدة سنوات؛ قرارات ومحاضر مجلس الإدارة والجمعيات العامة

❖ تقييم نظام المراقبة الداخلية وإبداء الرأي الأولي في مدى سلامة هذا النظام ودرجة التحكم فيه، وكذا مدى كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية ونسبة اعتماد إدارة البنك عليها.

❖ دراسة جميع الحوادث المالية التي مرت على البنك (أسبابها وعواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.

هذا ويتعين على المراجع أخذ بعين الاعتبار خصوصيات القوائم المالية للأنشطة البنكية، و تتمثل فيما يلي (Antoine Sardi, 1993, 230):

- ✓ تعتبر درجة السيولة مرتفعة نسبيا في الميزانيات البنكية.
 - ✓ معطيات خارج الميزانية - Hors-bilan - ذات أهمية معتبرة.
 - ✓ تداول وتعامل بقيم معتبرة يقابلها حجم كبير من العمليات.
 - ✓ تخضع البنوك لقواعد وتشريعات مميزة، يختص بها بالقطاع.
- أضف إلى ذلك، فإن المخاطر البنكية تعتبر حاجزا حقيقيا يمنع السير الحسن والعادي للعمليات، الشيء الذي يدفع المراجع إلى التوجه أكثر لتقييم درجة التحكم والسيطرة في هذه المخاطر.
- وعموما، يمكن توزيع المخاطر على أهم الأنشطة البنكية، وحسب درجة خطورتها، كالتالي:

الجدول رقم (1): توزيع المخاطر على الأنشطة البنكية

(+) تحمل درجة كبيرة من الخطر (-) تحمل درجة ضعيفة من الخطر

المخاطر الأنشطة	مخاطر عدم التسديد	مخاطر السوق	مخاطر فقدان السيولة	مخاطر التسجيل المحاسبي	مخاطر سوء التنظيم
جمع الودائع	-	-	+	-	-
منح القروض	+	-	-	+	-
تسيير الخزينة	+	+	+	+	+
الاعتماد	+	-	-	+	-

Source: Séminaire de la Banque de France, Audit bancaire, Coopers & Lybrand, Paris, 1996,p :123.

وعليه، وبعد إمام شامل بخصوصيات النظام البنكي وكذا المخاطر المحيطة به، يقوم المراجع بالاختبارات والفحوص المناسبة تبعا لبرنامج المراجعة. وبصفة عامة يتأكد المراجع مما يلي:

✓ بيان ما إذا كانت حسابات البنك تحترم القوانين المعتمدة، وأن الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي للبنك في آخر السنة المالية.

✓ التحقق من وجود الأصول وصحة الإيرادات والنفقات وكذا الالتزامات.

✓ إعداد القوائم المالية يخضع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ووفقا لتعليمات البنك المركزي.

✓ تنفيذ سليم لإجراءات الجرد وتقييم الأصول دون إدخال أي تغيرات في طرق التقييم من سنة لأخرى.

✓ المخصصات التي كونها البنك كافية لمواجهة أي نقص متوقع في قيمة الأصول، مع وجود تغطية ملائمة للحقوق.

✓ فحص العقود والاتفاقيات المبرمة مع البنك، والتأكد من عدم مخالفتها للأحكام والقوانين المالية المتبعة.

ونشير إلى أن المراجع يقوم بتقييم الأصول والالتزامات على أساس: الوجود، الملكية،

القيمة، ويتم ذلك عن طريق التدقيق في جميع العمليات والحسابات البنكية.

2.4. إجراءات المراقبة لعمليات الصندوق:

✓ لا شك أن عمليات الصندوق والخزينة تعتبر أساس كل البنوك، هذا لأن كل الأنشطة البنكية يتم تنفيذها من خلال القبض أو الدفع لمبالغ نقدية. ويتطلب التدقيق في عمليات الصندوق تقييم صحيح لكل إجراءات المراقبة الداخلية، حيث يتضح من خلالها برنامج المراجعة. هذا ويمكن حصر أهم عناصر المراقبة الداخلية، الخاصة بعمليات الصندوق، فيما يلي:

(Antoine Sardi, 1993, 238).

1.2.4. احتياطات أمنية ملائمة

✓ حماية القيم: وضع مثلا آلة للتصوير؛ غلق جيد للأبواب البنك و الخزنة؛ ... إلخ.

✓ تخفيض منافذ الاقتراب من القيم: كتنحيص دخول الخزنة لأمين الصندوق وأعاون الأمن فقط.

✓ تأمين البنك من كل المخاطر: السطو؛ الاحتيال؛ ...إلخ.

✓ المحافظة دوما على نسبة ثابتة من الاحتياطات النقدية.

2.2.4. فعالية المراقبة الداخلية

✓ الفصل بين المهام والوظائف غير المتجانسة: المصادقة؛ التنفيذ؛ المراقبة.

✓ مراقبة أسعار العملات الأجنبية: للتخفيض من فوارق إعادة التقييم وتفادي التلاعب والمناورة لأسعار الصرف.

✓ تغطية مخاطر الصرف الخاصة بالشيكات الدولية: فلابد من إرسالها للقبض مباشرة لمرسالها قبل تسجيل حسارة في تواريخ القيمة – Dates de valeur –.

3.2.4. مراقبة مستمرة لعمليات الصندوق

✓ العد اليومي للصندوق والتقارب مع القوائم الآلية والمحاسبية.

✓ البحث عن مصدر الفوارق في الصندوق – Ecart de caisse –، وفي حالة ما إذا كان الفرق مستمرا فلابد من التدقيق والفحص من قبل خلية المراجعة الداخلية (الكشف عن الأسباب).

من جهة أخرى، فإن عدم ظهور فوارق في الصندوق قد يكون مصدر وجود لصندوق موازي، يمتص كل المبالغ الناتجة عن الأخطاء والانحرافات الحاصلة في الصندوق، فذلك يعتبر احتيالا وتلاعبا لا بد من معاقبة أصحابه.

رابعا: تسجيل محاسبي صحيح ودقيق

✓ تسجيل يومي للعمليات: ولابد من وجود دفاتر تسجيل يومي لكل التحركات المالية الحاصلة في الصندوق. بينما إذا كان البنك مجهزا بنظام معلوماتي، فإن العمليات تسجل تدريجيا وبالتوالي، ويكفي نسخ المعطيات على الورق أو قراءتها مباشرة من الشاشة. ويسمح هذا التسجيل بالمطابقة والمراقبة لكل العمليات اليومية للبنك.

✓ صندوق العملات الأجنبية: فهو يحتاج إلى إعادة تقييم، شهريا على الأقل. كما لا بد من تحليل النتائج المحققة من عمليات الصرف وذلك مقارنة بحجم الصفقات والمبادلات.

أضف إلى ذلك، تفحص النتائج غير العادية، والتي غالبا ما تكون نتيجة:

✚ عدم تطبيق الأسعار الحقيقية للصرف (خطأ أو عمداً).

✚ أخطاء أثناء التسجيل المحاسبي.

✚ خسارة مصدرها تغيير مفاجئ للأسعار.

✓ عمليات خارج الصندوق: ونقصد بها عمليات السحب والدفع لقيم نقدية والتي لم تخضع لتسجيل محاسبي. وهو غالبا ما يفسر الفروق الحاصلة بين موجودات الصندوق والأرصدة المحاسبية.

إن عمليات خارج الصندوق قد تكون عادية، خاصة عندما تظهر عمليات جديدة بين فترة الإقفال المحاسبي للصندوق وغلق أبواب البنك، ولأسباب تجارية لا يمكن رفض تنفيذها. غير أن هذه العمليات، قد تكون مصدر سرقة أو إخفاء مبالغ مالية مسحوبة بصفة غير قانونية أو قروض في شكل تسبيقات غير مصرح بها، فكلها تمثل عمليات غير مسجلة محاسبيا.

انطلاقا من ذلك، فإن عمليات خارج الصندوق رغم أنها ملائمة لبعض الحالات لكنها تشكل، في حالات أخرى، مخاطر معتبرة لا بد من مراقبتها عن كثب وكذا التسجيل المحاسبي لعمليات خارج الصندوق في اليوم التالي مباشرة.

وهكذا، وبعد ما تم عرض لأهم إجراءات المراقبة الداخلية لعمليات الصندوق، يستطيع المراجع من خلالها تحديد أهداف المراجعة:

- ضمان احترام كل الإجراءات المذكورة سابقا.
- الفحص المدقق، باستعمال كل التقنيات الملائمة، للتأكد من التنفيذ الصحيح لهذه الإجراءات.
- وضع اقتراحات وتوصيات لتحسين مصداقية وفعالية تنفيذ العمليات البنكية.
- متابعة تنفيذ هذه الاقتراحات.

والحصيلة التي يصل إليها المراجع، هي تحديد مواطن ضعف نظام المراقبة الداخلية (ازدواجية المهام؛ تنفيذ بطيء للعمليات؛ اكتشاف لتسجيل مزور في القوائم المالية؛ الخ...) وكذا توجيه البنك إلى كل الفرص التي يمكن استغلالها للتحسين من المردودية والإنتاجية في الأنشطة البنكية.

ونشير في الأخير، إلى أن المحاسبة التقليدية، على النطاق العالمي، غالبا ما تعتمد على التحليل القانوني للعمليات أو على وسائل لا تسمح دوماً بترجمة حقيقية وصارمة، للطبيعة الاقتصادية، للعديد من العمليات البنكية الحديثة. فالمحاسبة تُسجل تأخراً بالنسبة لتطور التقنيات البنكية، فالكثير من المنتجات يتم تداولها وعرضها في الأسواق دون أن تترك أثراً محاسبيا واضحا. فتحليل ميزانية البنوك العالمية ومحاولة مقارنة الكفاءات أصبح أمرا في غاية التعقيد نتيجة عدم التأكد من تجانس العمليات البنكية (Y.Bernhim & J.P.Caudal & F.Eglin & V.Salignon, 1993, 09).

وعليه، فالمراجع -اليوم- يواجه صعوبات سببها التحديث المستمر في المنتجات والتقنيات البنكية، الشيء الذي يؤكد ضرورة التكوين والتخصص في الميدان قبل تنفيذ المراجعة فيه.

5. خاتمة:

إن أي خلل في أنظمة المراقبة والتنظيم تنتج عنه مشاكل وصعوبات تسعى البنوك الى محاولة التحكم والسيطرة عليها بأكبر قدر ممكن. حيث يستدعي تحقيق ذلك، وجود مراقبة داخلية صارمة وفعالة، تضمن التحكم في كل العمليات البنكية مع تحديد مستمر للمخاطر التي تتحملها.

وبناء على ذلك، فإن خلية المراجعة، التي تحرص على التأكد من السير الحسن لإجراءات المراقبة، تقوم كمرحلة أولى بتقييم مدى ثقة ومصداقية نظام المراقبة الداخلية في البنك، التنفيذ الصحيح للعمليات، احترام القواعد، مدى تحقيق الأهداف، كما يتأكد المراجع من ملائمة السياسة البنكية المتخذة اتجاه المخاطر (تحديد وتقدير المخاطر) وكذا الوسائل المعتمدة لتغطيتها.

6. نتائج الدراسة

وبناء على التقييم الأولي للنظام، يحدد المراجع برنامج التدقيق، حيث نجد فيه عموما ما يلي:

- تحديد وتصنيف المخاطر وتكوين المخصصات الكافية لتغطيتها.
- تحديد المراقبة الخاصة بعمليات التسيير والعمليات المحاسبية.

ولقد تم تفصيل عناصر هذا البرنامج في إحدى العمليات البنكية، التي غالبا ما تشغل اهتمام معظم البنوك، وهي المتعلقة بمنح القروض وذلك لكونها تتحمل مخاطر معتبرة وصعبة

التقدير، خاصة في الوقت الحالي أين تكثر فيه مخاطر المحيط بالمنافسة، عدم استقرار الأسواق، تعدد المنتجات المالية.

ولقد بين التدقيق في البنوك أن إقامة خلية "للمراجعة الداخلية" في البنك يطمئن المسير والمسؤول بخصوص السير الحسن لإجراءات المراقبة الداخلية، احترام الإطار القانوني، التحكم في المخاطر البنكية ومصادقية المعلومات المالية المقدمة.

• يعمل المدقق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر وإجراء مقابلات مع المستويات الإدارية من أجل تحديد مخاطر كل مستوى.

• يعمل قسم التدقيق الداخلي على تحديد وترتيب أولويات المخاطر وذلك وفقا لإستراتيجية البنك ونشاطها.

• يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من ملائمة وانسجام إستراتيجية البنك مع ما يصدره البنك المركزي من التعليمات الخاصة بإدارة المخاطر.

7. توصيات الدراسة

— ضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في البنوك، لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، والمحافظة على بقائها.

— ضرورة اهتمام البنوك وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها، ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة أنواع المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها والتي أصبحت متعددة وكبيرة إلى درجة الإفلاس في الوقت الحاضر. وتحمل الخسائر في حال حدوثها.

— الإسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة له استقلالته الكافية من خلال تبعيته للجنة التدقيق في المصرف.

— ضرورة قيام البنوك بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية ومستمرة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لبقاء عاملها على إطلاع مستمر بالتطورات المهنية وأية مجالات أخرى ذات صلة بالتدقيق الداخلي.

8. المراجع:

الكتب:

الكتب باللغة العربية:

1. لطفي، أمين السيد أحمد. (1997). الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات. دار النهضة.
2. الصحن، عبد الفتاح محمد. ومحمود ناجي درويش. (1998). المراجعة بين النظرية والتطبيق. دار الجامعة.
3. الهندي، منير إبراهيم. (1999). الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر. ط4. القاهرة: المكتب العربي الحديث.

المراجع باللغة الأجنبية:

4. Cuvittar, G. and MA.Amazith. (1997). Audit et inspection bancaire-Extrait. *Revue SNC*, N°14.
5. Hollier-Larousse, M.L. (1996). Le risque de change. *Revue Banque*, N° 571.
6. Sardi, Antoine. (1993) *Audit et inspection bancaire*. Tome 1. Afges.
7. Ladure, P. (1995). Le contrôle interne des systèmes d'information. *Revue Banque*, N°558.
8. Butch, J.L. (1995). Le triple contrôle des établissements de crédit. *Revue Banque*, N°558.
9. Bernhim, Y. and J.P.Caudal and F.Eglin and V.Salignon. (1993). *Traité de la comptabilité bancaire*. Organisation.
10. Coopers & Lybrand. (1996). Séminaire de la Banque de France, Audit bancaire, Paris.
11. <http://www.lesechos.fr>.